

الاندماج المصرفي : مبررات و دوافع

ملخص

ارتبطت ظاهرة الاندماج-استحواذ (F&A) بين المصارف بمواكبة التطورات المتعلقة باتساع الأسواق، و تحررها من القيود والتحول نحو آليات السوق، حيث ساهمت اتفاقية تحرير التجارة الخارجية بما في ذلك تحرير الخدمات والميل المتزايد نحو التكتلات العملاقة، وأيضا الاتجاه نحو العولمة لتعزيز التدويل وثورة الاتصالات والتكنولوجيا، بانتشار الفكر المصرفي الشامل وتعدد الابتكارات وأساليب التمويل، على هذا النحو ظهر الاتجاه الكبير نحو عمليات F&A بين المؤسسات المالية عموما والمصرفية خصوصا، من أجل تحويل هذه الأخيرة إلى وسطاء ماليين مؤهلين، وعليه تحتاج المصارف الصغيرة لتسريع عمليات إعادة الهيكلة الشاملة من أجل تحسين البيئة المحيطة و إعادة تنظيم القطاعات المالية. ولإلقاء الضوء على حيثيات هذه الظاهرة تم عرض الخلفية النظرية لعمليات الاندماج المصرفي مبرزا أهم الدوافع والقوى المشجعة للظاهرة.

أ. روفية ضيف

المركز الجامعي ميلة
الجزائر

مقدمة

تعرضت الأنظمة المالية والمصرفية لتغيرات جوهرية خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم وبواكير القرن الحالي، حيث سادت المنافسة المصرفية على الواقع الاقتصادي تجسيدا لمبدأ العولمة. إن المنابع للمستجدات الاقتصادية يرى بوضوح أكبر التغيرات التي شهدتها كل المجالات، فالتحول نحو آليات السوق وإقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية - وهي التي تناولت لأول مرة تحرير القطاع الخدمي بما في ذلك الخدمات المالية والمصرفية التي تعد عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة - كما أن التسارع نحو التكتلات العملاقة وترسيخ العولمة من خلال التدويل والتحرر وثورات الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة، ذلك ما أثر بشكل أو

Abstract

The merger-acquisition phenomenon is associated with the F & A among banks to keep pace with developments related to the widening markets, liberation from constraints, and the shift towards market mechanisms. Hence, the foreign trade liberation agreement- including the liberalization of services, the growing trend toward giant conglomerates, and globalization to promote the internationalization and the revolution in communications technology-contributed to the spread of universal banking thought and the multiplicity of innovations and methods of financing. Within this scope, there was a tendency of the F & A operations among financial

بأخر على أسواق المال ومؤسساتها، إن ذلك اثر على ظهور الفكر المصرفي الشامل وتطور أساليب التمويل وكذا الاتجاه نحو التكتل والاندماج بين المؤسسات المصرفية والمالية سعياً وراء المزايا التنافسية. إن تحرير الأسواق المالية وتزايد تطور تكنولوجيا المعلوماتية قد ساهمت في تفاقم حدة المنافسة داخل الصناعة المصرفية، كما أن تقليص الحواجز الجغرافية وتزايد الالتحام في الأسواق المالية، قد اثر على عمل المصارف وكذا

institutions in general and banking in particular to convert the latter to qualified financial intermediaries. Therefore, smaller banks need to speed up the comprehensive restructuring operations in order to improve the surrounding environment and the reorganization of the financial sectors. To shed light on the merits of the banking merger operations, a theoretical background has been presented by highlighting the most important motives and forces that encourage this phenomenon.

مؤسسات التامين وشركات تسيير الأصول.

إن هذه المتغيرات العالمية عملت على تشجيع ظاهرة الاندماج بين الشركات العالمية ولاسيما داخل القطاع المصرفي، وكان العالم قد شهد موجات اندماجية متتالية ترجع بداياتها إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر لتبرز بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثم اجتاحت باقي دول العالم.

إن اندماج المصارف هي استجابة لحركة التاريخ و تطوره، فالاندماج المصرفي يسعى إلى تنويع المنتجات والخدمات وتقليل المخاطر وزيادة الحصص السوقية والاستفادة بطبيعة الحال من اقتصاديات الحجم الكبير هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر الاندماج المصرفي حلاً أمام البنوك التقليدية لمواجهة الانخفاض المتزايد في عوائدها بسبب توفر سبل أخرى للتمويل (التمويل عن طريق السندات والرسملة). ومع ذلك فعمليات الاندماج ليست بالخيارات السهلة ولا العشوائية لما تكتنفه من مخاطر، الأمر الذي جعل منها محور الكثير من الدراسات والأبحاث النظرية. ولتسليط الضوء على حيثيات هذه الظاهرة و أبعادها النظرية ودوافعها.

1- ماهية الاندماج المصرفي:

إن الاندماج المصرفي هو احد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تزايدت مع تزايد الاتجاه نحو عولمة البنوك ضمن عولمة اشملاً ألا وهي العولمة الاقتصادية. (1) إذ يعود تفاقم وتزايد ظاهرة الاندماج المصرفي داخل اقتصاديات العالم إلى متغيرين هاميين هما:

- اتفاقيات تحرير الخدمات المصرفية والتي جاءت ضمن اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات التي تتولاها منظمة التجارة العالمية، ذلك مما زاد من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية التي أنشأت الكيانات المصرفية العملاقة. (2)

- معيار كفاية رأس المال الذي لا يجب أن ينخفض عن 8% من قيمة الأموال الخاصة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

هذه و عوامل أخرى تفاعلت وأنتجت عمليات الاندماج المصرفي سعياً وراء إعادة هيكلة الخدمات.

يعتبر الاندماج شكلاً من أشكال الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الدمج إلى زوال كل المصارف المشاركة في العملية و ظهور مصرف جديد له صفته القانونية أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المندمج و يلتزم بكافة التزاماته اتجاه الغير. (3) ومع ذلك فقد تعددت التعريفات لظاهرة الاندماج المصرفي، إذ يمكن أن نميز بين ثلاث أشكال هي: الاندماج، الدمج والاستحواذ.

فيعرف الاندماج من الجانب اللغوي أنه مصدر اندمج من الفعل الثلاثي المجرد دمج و يقال دمج الليل- دمجاً أي اظلم، ودمج الحيوان أي أسرع و قارب الخطو، ودمج على القوم أي دخلهم بغير استئذان ودمج الشيء دمجاً إذا دخل في الشيء واستحكم فيه، وكذلك اندمج ودمج، كل هذا إذا دخل في الشيء واستتر فيه ودمج في الشيء دمجاً واندمج اندماجاً إذا دخل فيه.

أما اصطلاحاً، فالاندماج هو نتيجة عمليات مصرفية تكاملية إرادية تسعى لزيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن اندماج متكافئ بين كيانين متقاربين يسعيان معاً للحصول على منافع أكبر. أما الدمج فيوحي إلى العمليات التي تتدخل فيها الحكومات والتنظيمات الرقابية أو السلطات النقدية، في حين يتمثل الاستحواذ (كما يسميه بعض المختصين بالاكْتساب أو الاقتناء) في العمليات التي تتم بين البنوك الكبيرة وبنوك أصغر، وغالباً ما يحمل التكتل الجديد اسم البنك المستحوذ. و عليه فإن الاندماج المصرفي " هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إرادياً في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر لا يمكن الوصول إليها دون ذلك". (4) إذن الاندماج هو وسيلة للنمو و الاستمرار عند عجز النمو الداخلي علي الاستمرار في توظيف كفاء للموارد المتاحة . بالإضافة إلى ما سبق يعرف الاندماج انه " تحرك جماعي نحو التكتل و التكامل و التعاون بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحيد، يتجاوز النمط الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة و فعالية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج". (5)

وبذلك يمثل الاندماج تحوّل من وضع تنافسي إلى وضع أفضل، و على ضوء ما سبق سرده نخلص إلى أن الاندماج هو " عملية تقارب بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر سواء كان ذلك بشكل إرادي طوعي ينجم عنه كيان أكثر كفاءة و فعالية أو بشكل قسري يتم فيه امتصاص أو استحواذ على بنك آخر يذوب فيه هذا الأخير سعياً وراء مزايا تنافسية داخل القطاع المصرفي، لان الاندماج هو تحالف استراتيجي

وتعاوني بين المنافسين من اجل التكيف و التواجد في ظل مستجدات الوضع الراهن – العولمة المصرفية- "

2- أشكال الاندماج المصرفي:

تختلف عمليات الاندماج المصرفي حسب اختلاف الدوافع و الظروف، و هذا ما يميز كل نوع و يجعل له دوافع استخدام. في الواقع الاندماج بين مصارف من نوع ونشاط واحد أي مصارف تجارية أو مصارف متخصصة يطلق عليه اسم الاندماج الأفقي، وقد يتم الاندماج بين مؤسسات مالية تنشط في مجالات مترابطة كالمصارف وشركات التأمين أو ما يسمى بالاندماج العمودي و لتوضيح هذه الاختلافات سنحاول التطرق إلى تصنيفات الاندماج المصرفي حسب طبيعة النشاط وحسب أطراف العملية.

2-1-1- الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

تختلف أنواع الاندماج المصرفي حسب ارتباط المصرفين، سواء يعملان في أنشطة متماثلة أو في مجالات غير متماثلة وكذا حسب تماثل و تمايز الخدمات التي يقدمها كل بنك، و ينقسم إلى:

2-1-1-1- الاندماج المصرفي الأفقي

الاندماج المصرفي الأفقي يتم بين بنكين أو أكثر ينشطان في نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها. (6) أو بالأحرى شركتين متنافستين حيث ينتج عن هذا النوع من الاندماج تعاضم دور الاحتكارات المصرفية العملاقة، وهذا ما شهده الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينيات من القرن الماضي بسبب الاندماجات التي تمت بين مؤسسات و مصارف تنشط في نفس المجال، مما دفع بالسلطات الأمريكية سن تشريعات رادعة و ضرورية للحد من القوى الاحتكارية سعياً وراء حماية المنافسة داخل الجهاز المصرفي. (7)

2-1-1-2- الاندماج المصرفي الراسي (العمودي)

ينشأ هذا الاندماج بين مصارف صغيرة في مناطق مختلفة والبنوك الرئيسية الكبرى في المدن والعواصم، وبذلك تتحول هذه البنوك إلى فروع وامتدادات للبنك الأم. (8)

2-1-1-3- الاندماج المصرفي المتنوع (تجمعي-مختلط)

الاندماج المصرفي المتنوع هو عملية التحام بين مصرفين أو عدة مصارف تعمل ضمن أنشطة مختلفة و غير مترابطة فيما بينها، كالاندماج بين البنوك التجارية و البنوك المتخصصة أو بين هته الأخيرة و إحدى بنوك الاستثمار والأعمال، وهذا لاختلاف الخدمات المصرفية المقدمة من كل بنك سعياً وراء تحقيق تكامل الأنشطة بين المصارف.

2-2- الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

حسب العلاقة بين الأطراف المتدخلة في عملية الاندماج يمكن أن نميز بين أنماط الاندماج التالية:

2-2-1- الاندماج المصرفي الطوعي (الإرادي- الودي):

يسمى هذا الاندماج بالاندماج الودي والذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدايم والبنك المندمج، وتتم العملية انطلاقاً من رغبة احدي البنوك (البنك الدايم) في الحصول على بنك آخر وهو البنك المندمج، وذلك من خلال تقديم عرض شراء لمجلس إدارة هذا الأخير ومن ثم تقوم إدارة كل مصرف بتقديم كتاب إلى مساهمي كل بنك، مشجعة قرار الموافقة على هذه العملية، في حالة عدم وجود أي اعتراضات سواء من المساهمين أو السلطات التنظيمية والحكومية على عملية الاندماج، يقوم البنك الدايم بشراء أسهم البنك المندمج إما عن طريق الدفع النقدي أو في شكل أوراق مقابل قيمتها كالسندات أو الأسهم. (9) عادة ما تشجع السلطات النقدية هذا النوع من العمليات لما تتيحه من درجة وحي والتزام لكلا الطرفين، بالإضافة إلى مختلف مزايا وفوائد هذا الاندماج كتوفير الموارد المالية اللازمة للبنوك التي تمكنها من ممارسة نشاطها بكفاءة ومحاولة الاستمرار في محيط تتحكم فيه دواليب العولمة و المنافسة.

2-2-2- الاندماج القسري:

أو ما يسمى بالدمج، إذ ينشأ اثر تدخل السلطات النقدية في العديد من الدول لتصحيح وضع بعض البنوك المتعثرة أو التي هي في حالة عسر أو إفلاس: تعثر هذه البنوك يفرض حتمية دمجها داخل بنوك أخرى أكثر نجاحاً سلامة. وعليه اللجوء إلى هذا النوع من الاندماجات هو حالة استثنائية تفرضها متطلبات و متغيرات أوضاع البنوك داخل الجهاز المصرفي. لان الاندماج القسري هو بمثابة الحل النهائي أمام السلطات لتصفية هذه البنوك المتعثرة والتي غالباً ما تفضل فكرة الدمج وتسعى لإنجاحها، لأنه في خلاف ذلك وضعها المالي يدفعها إلى الزوال. (10)

2-2-3- الاندماج المصرفي العدائي:

الاندماج المصرفي العدائي هو الذي يتم في الواقع ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج فهو بذلك اندماج لإرادي ويأخذ مصطلح الاستحواذ Acquisition، فهذا الاندماج يلقي معارضة شديدة من جانب إدارة البنك المندمج، وفي هذه الحالة يطلق على هذا البنك تسمية البنك المستهدف في حين يسمى البنك المنشئ لعملية الاستحواذ بالبنك المغير، نتيجة لمحاولاته المتواصلة للسطو ولحيازة على البنك المستهدف دون موافقة إدارته سواء كان ذلك بسبب تدني السعر المعروف أو المحافظة على الاستقلالية. وبما أن عمليات الاندماج العدائية تتم دون موافقة مجلس إدارة المصرف المستهدف، فان البنك المغير يعمد إلى تقديم عرض شرائه مباشرة إلى

مساهمي البنك المستهدف محددًا في هذا العرض قدرته على شراء أسهمهم مقابل سعر معين، عادة ما يكون أعلى من السعر السوقي الحالي، (11) أو قد يلجأ هذا المصرف إلى جمع أسهم البنك المستهدف و شرائها مباشرة من البورصة لذا فان الاندماج العدائي هو دمج لا إرادي بطبيعته كما تنشأ عنه العديد من النزاعات تصل إلى التقاضي في المحاكم.

وهناك من الاقتصاديين من ذهب إلى تقسيم الاندماج بحسب أشكاله القانونية إلى:
(12)

- **الدمج القانوني** بمعنى أن المصرف (أ) يمتلك المصرف (ب) بالكامل لتذوب الشخصية الاعتبارية لهذه الأخيرة بالكامل في الكيان الأول.

- **التوحيد القانوني** بمعنى أن يندمج كلا المصرفين لينشأ مصرف جديد بشخصية اعتبارية جديدة.

- **السيطرة أو الاستحواذ** و يتم ذلك من خلال سيطرة إحدى المصارف على مصرف آخر، فإذا كانت الحصة المشتراة تفوق 50% يعتبر المصرف المستحوذ عليه فرعاً للشركة الأم أما إذا قلت عن 50% فتعتبر شريكة .

3- النظريات المفسرة لعمليات F&A المصرفي:

بما أن الاتجاه نحو الحجم الكبير أصبح مسلك كل المجالات وحتى الأسواق البنكية، استلزم الوقوف عند محفزات الاتجاه نحو البنوك ذات الحجم الكبير، هذه القوى التي تدفع بالبنوك نحو أشكال التقارب المختلفة، وعليه سنتطرق إلى مختلف النظريات التي تبرز أثر الحجم ومحاولة التأكد من نجاعتها على الصعيد التجريبي والواقعي ولاختبار المزايا التقليدية المرتبطة بالحجم سنذكر هذه النظريات تنازلياً بحسب تدرج مستوى عقلانيّتها بداية من الفكر العقلاني الذي يسعى وراء تعظيم قيمة المنشأة (13)، إلى النظريات التعاقبية الاحلالية والتي تقوم على أفكار مثل " كبير إلى غاية الإفلاس" والحفاظ على التوازن، وأخيراً الفكر غير العقلاني تماماً والذي يلوذ إلى تفسير الاندماجات من خلال نظريات عدم تعظيم القيمة.

3-1- نظريات تعظيم القيمة:

هذه النظرية وجدت أساساً لشرح عمليات الاندماج المصرفي وهي أسلوب منتهج في القطاع الصناعي و تم إسقاطه على المؤسسات المالية وهي تقوم على اقتصاديات الحجم الكبير و الاقتصاديات التكاملية.

3-1-1- الاقتصاديات الحجم الكبير:

تعرف اقتصاديات الحجم الكبير أنها " انخفاض في التكلفة المتوسطة اثر ارتفاع للإنتاجية الحدية لمؤسسة ما" (14)، كما يراها البعض أنها انخفاض للتكاليف المتوسطة للإنتاج مع تزايد حجم المنشآت لان هذا الأخير من شأنه اهتلاك التكاليف الثابتة

للإنتاج، أو بشكل آخر توزيع التكاليف الثابتة على رقم أعمال كبير (15) ضمن عمليات الاندماج المصرفي التعاضدات ذات الطبيعة الاقتصادية تظهر أساسا عن طريق اقتصاديات الحجم الكبير والتي سنعرضها بتفصيل أكبر بعد الوقوف عند مبدأ التداؤب- التعاضد- والذي يركز على مبدأ المساواة التالية "5=2+2"، بمعنى أن قيمة المنشأتين تفوق مجموع قيمة كل منهما على حدي و لهذا فان محاولة اندماج منشأتين معا يعني إنهما ترجوان تحقيق أرباحا تفوق ما تحققه كل على حدي $V(A+B) > V(A) + V(B)$ ، أما اثر التداؤب بمعناه الواسع فهو يقاس من خلال كل تغير في الخصائص (القيمة و/أو درجة المخاطر)، التدفقات النقدية للخزينة...

يمكن أن نميز عموما بين نوعين من التداؤبات منها ذات طبيعة اقتصادية وأخرى ذات طبيعة مالية، تضم التعاضدات ذات الطبيعة الاقتصادية كل من اقتصاديات الحجم الكبير، التكاملية والسلطة على السوق، أما التعاضد المالي فهو يعكس محاولة المؤسسات المندمجة تقليص أخطار الإفلاس، أو إدراك المغير وجود قدرات افتراضية غير مستغلة لدى المنشأة المستهدفة.

3-1-2- اقتصاديات الحجم -التكاملية:-

إذا كانت الاندماجات وسيلة لتحقيق تعاضدات فعلية، فهي لا تعود فقط للاقتصاديات السلمية فأصل هذه التعاضدات يمكن أن يعود إلى اقتصاديات النطاق أو كما تسمى باقتصاديات الإنتاج المتحد. يظهر الحجم الكبير من خلال السماح للمؤسسات البنكية بتطوير متكامل أمثل بين مختلف المنتجات أو الخدمات المالية المعروضة، فتطوير مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات في واقع الأمر لا يكون ممكنا سوى للبنوك الكبيرة والتي تمتلك عدد كبير من نقاط الاتصال مع العملاء. وعليه يمكن تعريف الاقتصاديات التكاملية بأنها "الاقتصاديات التي تسعى إلى تكاليف إنتاج لكميات معينة من المنتجات والخدمات في منشأة واحدة أقل من مجموع التكاليف اللازمة لإنتاج نفس الكميات في شركتين مستقلتين أو أكثر وذلك من خلال الاستغلال الأفضل لعوامل الإنتاج". (16)

هذا المبدأ يعرف تطورا مقارنة مع مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير، إذ يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط المصرفي باعتباره متعدد الخدمات والمنتجات، كما تسمح هذه الاقتصاديات بدراسة مختلف التوليفات الإنتاجية.

3-1-3- السلطة وقطاع السوق:

إن عمل مؤسسات الإقراض داخل سوق واحدة أو عدة أسواق يتمثل ببساطة في الوصول إلى حجم أكبر على هذه الأسواق وبسبب عراقيل النمو الداخلي، تبقى عمليات الاندماج المصرفي من بين الحلول الأكثر ملائمة لحيازة جزء أكبر من السوق، خاصة في محيط تكون فيه المنافسة المثالية بعيدة على تمثيل القواعد العامة داخل القطاع المصرفي. إن وتيرة التمركز داخل اقتصاد يسوده الاحتكار غير مستحب من قبل المستهلكين، فهذا الأخير يخشى أن يواجه نظام مصرفي يجني أرباح احتكارية بسبب

الأسعار المرتفعة التي يفرضها كما قد يعاني العملاء من انخفاض محسوس في حجم الخدمات المصرفية .

يؤدي الاندماج إلى تخفيض التكاليف (تكلفة الوحدة بفعل الحجم و عدد مستويات نشاطها) من خلال: (17)

1. اقتصاديات الحجم الكبير من خلال تخفيض تكلفة الوحدة و ذلك يعود لزيادة مستويات الإنتاج.
 2. اقتصاديات الإنتاج المتحد من خلال تخفيض تكلفة الوحدة من جراء التعاضد الناتج عن إنشاء العديد من المنتجات من طرف نفس المنشأة.
 3. استبدال اللاكفاءة في التسيير بكفاءة في التسيير أو التسيير التقني.
 4. تقليص الأخطار بسبب التنوع في المنتجات.
 5. تقليص في الضرائب الإجبارية.
 6. البحث عن حجم أكبر للشركات يمكنها من الوصول إلى أسواق المال واستقطاب قروض وموارد مالية أكبر.
 7. خلق مجالات جديدة أمام المؤسسات المالية للتغلغل في أسواق أخرى وبتكاليف منخفضة.
- كما يمكن للاندماج زيادة التكاليف من خلال:

1. زيادة حجم المؤسسات الافتراضية يمكنها وبشكل أفضل توسيع قاعدة العملاء.
2. زيادة تنوع المنتجات يسمح للمؤسسات بمنح العميل الاختيار الأمثل والشامل .
3. زيادة حجم الحصة السوقية يسهل الحصول على العملاء (شهرة المحل).
4. زيادة السلطة الاحتكارية يسمح للمؤسسات التحكم في الأسعار.

3-2- النظرية التعاقبية الاحلالية:

تمثل هي الأخرى دوافع لتبرير وتدعيم التقارب بين المؤسسات الافتراضية، وتعد هذه النظريات حكرًا على القطاع البنكي رغم أنها تظهر أقل واقعية و تقوم على جملة من الأفكار:

3-2-1- فكرة "كبير لدرجة الإفلاس"

من الشائع أن المنشآت التي تستولي على حجم كبير تكون لها القدرة على التفاوض مع السلطات العامة وهذا ما يشترك فيه كل من مؤسسات القطاع الصناعي أو المالي.

في الواقع تشير هذه النظرية إلى أن السلطات العامة لها مكاسب من وراء الحفاظ على الهياكل المصرفية الكبرى من أي خطر اهتزاز أو إفلاس وذلك بفعل أهميتها داخل الاقتصاد وبالتالي المحافظة على صحة النظام المالي، فالسلطات العمومية تهدف إلى تفادي العدوى داخل الأجهزة المصرفية. لذلك نجد أن المؤسسات البنكية تستفيد من حماية ضمنية من قبل السلطات بفعل حجمها وأهميتها داخل النظام، نتيجة لما سبق عادة ما تسعى المصارف لمغادرة " اتحادات صغيرة لدرجة الحماية" لتلتحق بمصف المصارف العملاقة وذلك باللجوء أساسا لاستراتيجيات النمو الخارجي.(18)

3-2-2- حاجيات العملاء:

هذه الفكرة تشير أن عمليات الاندماج داخل القطاع الصناعي قد خلفت حركة مماثلة داخل القطاع المصرفي، فعملاء المؤسسات البنكية قد طالبوا بحاجيات متزايدة فيما يتعلق بالقروض ولهذا فقد حاولت البنوك تضخيم أصولها الخاصة بشكل مماثل، منذ بداية العمل المصرفي أحيط كبار العملاء باهتمام هائل يرى بعض الاقتصاديين أن طلبات القروض لكبار العملاء أصبحت بالحجم الكبير الذي لا يمكن أن تتحمله مؤسسة إقراض لوحدها، مهما كان حجمها، فتمركز الأخطار من شأنه أن يخلق آثار فعلية وحقيقية للاقتصاديات السلمية ولذلك ارتأت هذه المصارف أن تلجأ لإنشاء تعاونيات للإقراض.

3-2-3- الحفاظ على التوازن:

إن الهدف الرئيسي من وراء عمليات التجميع بين المؤسسات الإقراضية يرتكز في الحفاظ على التوازن داخل سوق ما، وتستمد هذه النظرية خلفيتها من المبدأ الذي يؤكد أن أي خلل في التوازن يؤدي إلى عمليات التصحيح من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ إلى أن يستعيد السوق توازنه.

3-3- نظرية عدم تعظيم القيمة:

النظرية التي تركز على تعظيم القيمة تفترض أن عمليات الاندماج المصرفي كلها تتم في صالح المساهمين، غير أن هذه الفرضية ليست دائما محققة بالضرورة، إذ أن كثير من التجمعات يمكن اعتبارها ثورات في المصالح بين المساهمين ومسيري المنشآت. (19) إلا أن قرارات وردود فعل المسيرين لا تتجه دائما إلى تعظيم قيمة المنشأة، حيث أنه قد يلجأ المسير إلى عملية تقارب حتى لا تكون موضع مستهدف من قبل منشآت أخرى، وفي حالة أسوء قد يكون الدافع مجرد تقليد أعمى لما يجري داخل القطاع المصرفي من عمليات اندماج. ويمكن رصد مختلف العوامل التي تفرض على المسيرين اللجوء إلى هذا النوع من العمليات فيما يلي:

1. يسعى المسير إلى الوصول إلى أكبر حجم ممكن لأنه يعتقد أن تعويض دخله مرتبط بأكبر المؤسسة.

2. دوافع غير نقدية باعتبار أن مسيري المؤسسات البنكية الكبرى يحتلون موقع هام و لديهم سلطة لا تقارن بمسيري المؤسسات الأقل حجما.

3. وجود العديد من العمليات المبرر من ورائها، بعيد كل البعد عن اقتصاديات الحجم الكبير أو التكاملية، فأصبح الكثير من المسيرين يسعون فحسب لتكبير حجم المؤسسة الاقراضية سواء كان ذلك على حساب الكفاءة، أو تعظيم الأموال الخاصة دون الاهتمام بمثلوية الهياكل المالية ومرد ودية الأصول، البناءات الفخمة، السيارات....

مما تقدم نخلص إلى القول أن عمليات الاندماج المصرفي مهما تشعبت خلفياتها النظرية ومبرراتها فإنها تسعى إلى زيادة الحصة السوقية و بالتالي سلطة المصارف في أسواقها والاستفادة من المزايا التنافسية لتعظيم إجمالي الربح أو العائد.

4- أسباب و دوافع عمليات الاندماج و الاستحواذ المصرفي:

لقد شهدت العشريات الأخيرة تطورات عالمية هائلة و متسارعة شكلت أهم أسباب عمليات الاندماج المصرفي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات بمنظمة التجارة العالمية.

2. تزايد الاهتمام بمعيار كفاية رأس المال في البنوك و القرارات المتتالية للجنة بازل من أجل تحديد الحدود الدنيا لرأس المال اللازم لمواجهة البنك لمخاطر الائتمان.

3. سياسة الإصلاح الاقتصادي و التحول نحو آليات و اقتصاديات السوق و التحرر بذلك من قيود المنافسة.

4. تراجع الفكر السائد أن عمليات الاندماج المصرفي هي تكتلات مضادة للمنافسة، و عليه أصبحت كل أنواع الاندماج مقبولة.

5. تنوع محفظة الأوراق نتيجة تجميع الموارد و توظيفها بشكل أوسع، هذا التنوع يمس الأنشطة، الخدمات، العملاء، أو حتى الانتشار الجغرافي و بالتالي تقليل هام في المخاطر. (20)

6. تزايد وتيرة الاتجاه نحو البنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية.

7. التغييرات الكبيرة على الساحة النقدية العالمية خاصة مع ظهور عملة الأورو و تزايد حدة المنافسة بين العملات الثلاث.

8. الاهتمام المتزايد بالابتكارات و الاكتشافات المالية و تقاوم درجة التعامل بالمشتقات و زيادة الإنفاق على أقسام البحث و التطوير.

9. الدور الكبير الذي خلفته الأزمات المالية و الاقتصادية كأزمة المكسيك و دول جنوب شرق آسيا.

10. الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية التي تفرض مثل هذه التجمعات للحفاظ على سلامة الجهاز وتفاذي الهزات المصرفية.

11. تحقيق مزايا عديدة ومتنوعة تتجمع في تحقيق وفورات الحجم كتحسين الربحية، زيادة القدرة التنافسية، وبالتالي القدرة على مواجهة المخاطر المصرفية.

بالإضافة إلى الدوافع التي تتعلق بعمليات الاندماج بصفة عامة، تتميز دوافع ينفرد بها القطاع المصرفي، كانخفاض التكاليف الخاصة بالموارد خاصة بالنسبة للبنوك الكبيرة بفعل عرضها لمجموعة متنوعة من الخصوم، فالبنوك المندمجة تسعى إلى إعادة هيكلة الصناعة المصرفية باستقطاب أكبر عدد من الودائع ومنح حجم هائل من القروض بفضل كفاءتها العالية، وهذا ما لا يكون في متناول المصارف الصغيرة خاصة مع بحث العملاء على خدمات أفضل وبأقل سعر ممكن، (21) بالإضافة إلى الأخطار المرتبطة بنشاطات الإقراض والاقتراض التي تتخفف مع الارتفاع المتزايد للعمليات المطبقة. إذن فالبنوك عادة تسعى للوصول إلى الأحجام المناسبة التي تضمن لها تلبية طلبات القروض، و بالتالي تتخلص من إشكالية المنافسة والحدز، هذا دون أن ننسى مدى تأثير ثقة العملاء التي يستمدونها من صورة البنك وعلامته، فالحجم يعزز من قوة و قدرة البنك على مقاومة المؤسسات المصرفية.

كما يعيد البعض من الاقتصاديين الاستغاثة بعمليات الاندماج إلى عاملين آخرين أولهما الدور الذي تلعبه المصارف المركزية في إرساء قطاع مصرفي فاعل وقائم على ركائز متينة وثابتة للوقوف أساسا في وجه التقلبات الاقتصادية والمالية والنقدية وخاصة تلك المتعلقة بحتمية خضوعها لمعايير الملاءة والرسمة العالمية، والعامل الثاني هو البحث عن تحقيق مكاسب وأرباح صافية تفوق بطبيعة الحال مجموع ما يمكن أن يحققه كل مصرف على حدي لان السعي وراء الربح يعد المحرك الأساسي لأي عمل اقتصادي كونه يخلق حركة نمو و تضاعف في النشاط وعلى هذا الأساس فان القطاع المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة لا تخرج عن هذا الإطار.

هناك من يذهب إلى القول أن أهم القوى والأسباب الخارجية المشجعة لعمليات الاندماج داخل الأجهزة المصرفية والمالية متعددة، إلا انه أغلب التصحيحات داخل الأجهزة المالية الحديثة كانت استجابات إستراتيجية من قبل الأسواق المتدخلة لتغير المحيط التنافسي وأهم هذه الحوافز نجد:

4-1- التغيرات والتطورات التكنولوجية:

للتطور التكنولوجي آثار مباشرة و أخرى غير مباشرة على إعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي ويمكن رصد الآثار المباشرة في النقاط التالية:

• زيادة مستويات الإنتاج الممكنة لبعض المنتجات والخدمات كبطاقات الائتمان و تسيير الأصول.

- المكاسب الحجم الكبير خاصة وسائل تسيير الأخطار مثل العقود المشتقة .
- إن أغلبية الخدمات المقدمة تتميز بتكلفة استثمارات تكنولوجية عالية وأرباح منخفضة هذا بفعل الطلبات المتزايدة و حاجيات العملاء الأكثر تقدما وبأثمان ضعيفة، فعارضي هذه الخدمات يلجئون إلى عمليات الاندماج كسبيل امثل من خلال توزيع التكاليف المرتفعة و البنية القاعدية الواسعة للعملاء.

4-2- تغير القوانين

يمكن للسلطات التأثير على سيرورة إعادة الهيكلة عن طريق:

1. التأثير على المنافسة داخل الأسواق ووضع شروط للمتدخلين الجدد.
2. السماح أو عدم السماح بالقرارات المتعلقة بصفقات الاندماج الفردية.
3. الحد من الأنماط المسموح بها كسبل للتقارب بين البنوك.
4. الملكية العامة للمؤسسات.
5. الجهود المبذولة لتقليص التكاليف الاجتماعية لعمليات الإفلاس.

خلال الأونة الأخيرة العديد من الحواجز الرسمية قد خففت أمام عمليات الاندماج، ذلك أن الحكومات أعادت النظر في النظام القانوني الذي تعمل في إطاره المؤسسات المالية، إذ انه في كثير من الدول والتنظيمات اعتنت سابقا وبشكل أساسي بسلامة الجهاز المصرفي (حماية العملاء والاحتياط من الإفلاس). إن النظم المالية في معظم الدول الكبرى قد غيرت اتجاه سياستها من أنظمة تقوم على قواعد صارمة للرقابة إلى أنظمة تقوم أكثر فأكثر على الكفاءة من خلال المنافسة، مع الحرص على الانضباط داخل السوق .

4-3- العولمة:

إن العولمة في الكثير من الأوجه تعد حصيلة ثانية للتطور التكنولوجي وتغيير القوانين، فالتكنولوجيا خفضت من تكاليف الاتصال أو انتقال المعلومات وفي نفس الوقت ضاعفت من انتشار مراكز اقتصادية أكثر عقلانية، في ذات الحين تغير القوانين ساهمت بفتح العديد من الأسواق الجديدة سواء تعلق الأمر بالاقتصاديات المتطورة أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية. أثرت العولمة بشكل كبير على المصارف، فوسعت من نشاطها الجغرافي إلى جانب الاتحادات غير المالية الأخرى وذلك ما خلق طلب للوسطاء دفعهم لإنتاج سلع وخدمات تتناسب والطبيعة الدولية لعملياتها، والدفاع عن وجود أسواق مالية متعددة قادرة على عرض كم هائل من السلع والخدمات. مما يستوجب تحمل تكاليف ثابتة عالية هذا ما يشجع على البحث عن اقتصاديات الحجم الكبير، علما أن نفس هذه التطورات صاحبها انخفاض لهامش الربح في العديد من النشاطات بسبب تزايد التغلغل السهل للمتدخلين الجدد.

لقد جمعت العولمة المالية ما بين تحرير النشاط التمويلي وما يتضمنه من مخاطر وبين تحديث النشاط المصرفي وإصلاحه، كما ترتبت عنها ضغوطات سعيًا وراء تضخيم الكيانات المصرفية وزيادة مستوى التفاعل فيما بينها، مما استوجب إحداث تطورات هائلة وتحسين كبير في سهولة وسرعة حركة التدفقات المالية والمعلومات وبذلك توفير الخدمات المصرفية اللازمة (22)، وبما أن البنك لا ينمو إلا بنمو عملائه، اهتمت عولمة النشاط المصرفي بواقع و قدرة العملاء .

يرتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك سواء المتعلقة بالودائع والقروض أو الأسهم والسندات أي الوظائف التقليدية، أو الحديثة كعقود المشتقات المعقدة التي تحتم على البنوك إثبات وجودها بفعالية وارتباط عمل البنك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص و تقسيم العمل للوصول إلى جودة الأداء، إذن فالعولمة المصرفية هي حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى العالمية، فهي مرحلة تضع البنك أمام خيارين: إما السعي وراء القوة والسيطرة والهيمنة وإما تركه للتراجع والتهميش أو الابتلاع – الامتصاص.

العولمة الاقتصادية من أكثر أنواع العولمة ارتباطا بالبنوك، والعولمة بسياساتها النقدية من خلال صندوق النقد الدولي، والمالية من خلال البنك الدولي، والتجارية من خلال منظمة التجارة العالمية والتي تضمنت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، وكذا السياسة المصرفية من خلال بنك التسويات الدولية، والتي ألزمت البنوك بألا يقل رأس مال أي بنك عن نسبة 8% من الالتزامات المصرفية بعد خصم الأصول الخطرة . أصبحت العولمة طبقاً لهذه الأدوات أن تفرض نفسها جبراً على كافة اقتصاديات العالم على اختلاف مذاهبه السياسية أو الاقتصادية، وأصبحت العولمة تسعى إلى خلق دول بلا حدود، وأسواق بلا حدود، وثقافات بلا حدود، وجعلت من العالم بيئة اقتصادية وقانونية واحدة يحكمها قانون واحد، هو قانون الأقوياء ولم يعد هناك مكان للضعفاء. من هنا ينبغي على دول المنطقة العربية أن تتعاون من أجل خلق كيانات اقتصادية عملاقة، تكون قادرة على المنافسة الوطنية وعبر الوطنية في عصر التكتلات والعملاقة والكيانات الكبرى من أجل تحقيق وفورات الحجم والنطاق والسعه والنفذ للأسواق العالمية ، وتحقيق معدلات ربحية عالية عن طريق زيادة كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح والكفاءة الإدارية. (23)

تعد عمليات الاندماج المصرفي من السبل الاعتيادية أمام البنوك لإنشاء أنظمة شاملة لأن الاستحواذ على مؤسسة مالية قائمة تؤدي إلى انطلاقة أسرع مما تتيحه طبعاً إمكانات النمو العضوي، ويمكن تلخيص القوى المشجعة وغير المشجعة للاندماج المصرفي من خلال الجدول التالي: (24)

جدول رقم 1: دوافع الاندماج و القوى المتحركة به

القوى غير المشجعة	القوى المشجعة	دوافع الاندماج
<ul style="list-style-type: none"> • الأسواق غير الكفأة 	<ul style="list-style-type: none"> • التكنولوجيا: • المعلومات والاتصال • الابتكارات المالية • التجارة الالكترونية • العولمة: • توسيع دولي ومحلي للأسواق • المتاجرة في المنتجات غير المالية • تغيير القوانين • الخصخصة • جو ومحيط أسواق المال 	<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة الادخار cost saving مرتبطة بـ: • زيادة الحجم (الاقتصاديات السلمية) • تنويع المنتجات (اقتصاديات الحجم) • الدخول ترتبط بـ: • القدرة على المحافظة على عملاء اكبر • تنويع المنتجات و القدرة على منح المنتج الأمثل one stop shopping. - تخفيض الأخطار يتم من خلال عمليات التنويع - تغيير المركز التنظيمي - زيادة السلطة على السوق.
<ul style="list-style-type: none"> • العوائق التشريعية والتنظيمية. 		
<ul style="list-style-type: none"> • العوائق الثقافية للكيانات. 		
<ul style="list-style-type: none"> • الانفتاح الاقتصادي • الموارد الخارجية 		

5- الدوافع الإستراتيجية لعمليات F&A المصرفي:

توجد العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسات للإندماج مع منشآت أخرى أو شرائها وذلك سعياً وراء زيادة السلطة، أو محاولة الاستفادة من المزايا الضريبية والقيمة المضافة الناتجة عن الاتحاد، هذا بالإضافة إلى كون عمليات النمو الخارجي مصدراً لتمويل منخفض التكلفة، (25) والتي سيتم تفصيلها من خلال الدوافع الهجومية والدفاعية:

1-5- المحرضات و الدوافع الإستراتيجية الهجومية:

يتعلق الأمر هنا أكثر ما يكون بالعمليات التي يكون الهدف من ورائها تحسين المراكز التنافسية للمنشآت من خلال استغلال وتثمين خصائص المنشآت المكتسبة ومن ثم يمكن حصر هذه الدوافع في النقاط التالية: (26)

1-1-5- زيادة قدرة المنشآت على الهيمنة و التأثير:

الهدف من وراء عمليات F&A هو الحصول على سلطة اقتصادية كافية لدعم سلطة المنشآت وقدرتها وسط باقي المتعاملين في السوق، ويظهر ذلك من خلال قدرة المستحوذ بعد إتمام العملية على تغيير شروط السوق ومختلف الآثار التي يتحملها باقي المتعاملين في السوق خاصة المنافسين منهم وعليه تعتبر عمليات الاندماج والاستحواذ إحدى سياسات المواجهة.

1-5-2- استقطاب و الحصول على موارد خاصة:

يتطلب من المنشآت في غالبية الأوضاع الحصول على موارد مالية جديدة بسرعة (كفاءات, أصول) تسمح لها بالبقاء عنصر منافس وفعال في محيطها، وعليه ضرورة الحصول على موارد في المدى القصير يتعارض مع أسلوب النمو الداخلي بسبب السعي وراء كسب الوقت وكذا نقص الوسائل (التجهيزات، البنى التحتية، الخبرة... الخ) مما يفرض على هذه المنشآت اللجوء إلى النمو الخارجي .

1-5-3- الحصول على قطاع من السوق الجديد:

من بين أهداف النمو الخارجي الحصول على مكانة في الأسواق الجديدة و توسيع نشاطاتها على مناطق جغرافية أوسع، حيث يمثل النمو الدولي للمنشآت مرحلة حتمية من مراحل النمو وذلك بحثا عن مستوى تنافسي أفضل أمام متعاملين عالميين. كما أن النمو الخارجي يعد بالنسبة للمنشآت التي تتوفر لديها فوائض مالية، إمكانية جد هامة للخوض في مجالات جد متطورة و جديدة و بذلك تتقدم على منافسيها الحاليين والمستقبليين، فهي بذلك تراهن على المستقبل.

1-5-4- التجدد و التطور:

يمكن أن يمثل النمو الخارجي محل إستراتيجية ابتكار وتجديد تركز على الخصائص الخاصة لكلا الوجدتين وذلك من أجل خلق طاقات جديدة، وعليه فالتجديد من خلال النمو الخارجي أي عمليات F&A ميزة بالمقارنة مع أنماط النمو المتوفرة بالرغم من الأخطار المترتبة (نقص وعدم وضوح المعلومات، التحويل الكبير للمنشأة، تغير أنماط التسيير...) عن تطوير إستراتيجية ذاتية، رصد طاقات وقدرات الخاصة بالبحث والتطوير المشتركة وتقاسم التكاليف المرتفعة، بالإضافة إلى المزايا المرتبطة بالحجم (قطاع السوق، تعزيز صورة الشركة ومكانتها، اقتصاديات الحجم الكبير) واستغلال التداؤب العملي. (27) إن التجديد يسعى للتوفيق بين ريع الوضع أو المكانة الناتجة عن الاستحواذ (من خلال استغلال الطاقات المالية) وريعي الإنشاء والخلق (الابتكار) وبذلك تقع المؤسسة بين استغلال الإمكانيات القائمة ومنطق الاكتشاف أي تجديد القدرات.

2-5 - الحوافز الإستراتيجية الدفاعية:

إلى جانب الحوافز الإستراتيجية العدوانية، تطور المحيط ووضع المنافسين يحتم على المنشأة تبني بعض التعديلات الضرورية للحفاظ على مكانتها من خلال إتباع استراتيجيات دفاعية، يكون الدافع من ورائها ما يلي: (28)

2-5-1- تعزيز مكانتها في قطاعات ناضجة :

في حالة القطاعات التي بلغت مرحلة النضج، يمثل النمو الخارجي وسيلة هامة لتعزيز مكانتها لتتجنب وضعية طاقة مفرطة داخل السوق، كما قد تمثل أيضا أحد

الحلول لزيادة حصتها السوقية وذلك رغم التناقص المستمر للطلب الكلي وهذا ما يبرر حركات التمركز التي تشهدها كثير من القطاعات التي وصلت إلى مرحلة النضج.

2-5-2- التكييف مع التطورات التكنولوجية:

يخلق الانتشار السريع للتكنولوجيات شروط ملائمة لظهور منتجات جديدة، وطرق مختلفة تخل بالمركز التنافسي للمؤسسات التي تسعى للحفاظ على مكانتها في السوق. غير أن ذلك غير متاح عن طريق النمو الداخلي (الوسائل، الوقت) خاصة القطاعات التي تعرف حركية عالية لتطور تكنولوجياتها، لذلك فهي تعمل جاهدة للتكيف مع المستجدات التكنولوجية.

2-5-3- امتلاك و الوصول إلى حجم مناسب:

محاولة الانتقال من منطق الاستيراد إلى منطق العولمة أي التغلغل للاقتصاديات المحلية، هذه العولمة التي أدت خلال التسعينيات إلى حركات تمركز هائلة في عديد من المجالات (صيدلة، بنوك، سيارات، اتصالات... الخ) بواسطة عمليات F&A.

2-5-4- عرقلة مواجهة المنافسين الكبار:

يعد النمو الخارجي من الوسائل الفعالة لمواجهة المنافسين الكبار، لذلك يدرج ضمن منطق الحماية، فنلجأ إلى النمو الخارجي إما في ظروف وقائية أو عند التعرض للاعتداء، ويمكن التميز بين آثار هذه الإستراتيجية إلى آثار مؤقتة أو دائمة وإلى آثار مباشرة وغير مباشرة وهو ما يمكن تلخيصه في الجدول التالي: (29)

جدول رقم (02) : استراتيجيات مواجهة منافس كبير

أثر النمو الخارجي	مؤقت	دائم
مباشر	تحديد عدد المنافسين من خلال تعزيز سلطة السوق للمنشأة .	إلغاء تام و بسيط للمنافسين.
غير مباشر	إخفاق المنافس بسبب تشبع السوق المعني.	الرد الإنتقامي من خلال تطوير مشروع معاكس لعملية F&A.

تجد استراتيجية أثر النمو الخارجي المباشر المؤقت تطبيقها من خلال شراء Promodes من قبل Carrefour من أجل حيازة حجم مناسب والوقوف في وجه تزايد حصة الشركة الأمريكية Wal-Mart الأولى عالميا والتي تسعى إلى دخول فرنسا .

أما أثر استراتيجية النمو الخارجي الغير مباشر الدائم تلقى أقرب تطبيق في الجو التنافسي الذي فرضته BNP على Société générale و Paribas في محاولتهما ليصبحا أول مصرف فرنسي وبذلك قامت بمواجهة مشروع تقارب SG Paribas لتكون

مجموعة BNP Paribas والقضاء على المنافس الأساسي .

5-2-5- تضييق مجال المتدخلين داخل القطاع :

تنتج التهديدات الخارجية عموماً عن دخول منافسين جدد أو ظهور منتجات بديلة، لذلك على المنشآت مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية، إتباع سبل تقلص المنافع الناتجة عن دخول متوقع داخل القطاع (المنشآت الحديثة، المنشآت القائمة والتي تبحث عن تحقيق اقتصاديات الحجم، المنشآت التي تحتكم على موارد مالية عالية، المنشآت الموردة والتي تسعى إلى الالتحام من الأمام أو من الخلف).

سعيًا وراء مختلف المكاسب والمزايا التي يوفرها النمو الخارجي، لجأت العديد من المؤسسات إلى هذا النمط، بما في ذلك البنوك وهو ما يحتم علينا الوقوف عند الإطار العام لعمليات الاندماج والاستحواذ.

الخاتمة

يعتبر الاندماج أحد أهم سبل النمو المصرفي في العالم حيث تفيد الدراسات أن 15 مصرفاً من أكبر المصارف الأمريكية هي نتاج عمليات الاندماج باعتبار هذا الأخير يوفر العديد من المزايا بالنظر إلى النمو العضوي، كما أنه وسيلة للنمو والتوسع لأن شراء مصارف قائمة من أفضل السبل المتاحة خاصة في ظل القوانين التي تفرضها السلطات النقدية على فتح فروع جديدة هذا فضلاً عن الجهد اللازم لإنجاحها، أما الاستحواذ على كيانات قائمة فإنه يعني هياكل، عملاء، حصة سوقية جاهزة للاستغلال. ناهيك عن زيادة حجم الوحدة المصرفية الجديدة لأنه كلما زاد حجم المخرجات كلما انخفضت التكلفة المتوسطة، وبالتالي يحقق وفورات الحجم أو ما يسمى بالاقتصاديات السلمية حيث تتولد هذه الأخيرة بفعل أن كبر حجم الوحدة المصرفية يتيح فرصاً أكبر لثبات مصادر الودائع وتنوعها من خلال الإدارة الكفءة للسيولة والتوظيف الأمثل للأموال للحصول على مردود أفضل وهذا طبعاً ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الكلفة عموماً.

لما سبق ينبغي على السلطات تشجيع عمليات الاندماج من أجل مواجهة تحديات العمل المصرفي الراهنة والسعي إلى تغيير نمط الملكية للقطاع المصرفي وبذلك بمحاربة الأقلية عن طريق فتح رؤوس أموال المصارف وتحريرها من تحكّم الدولة ومحاولة توفير سوق فعال لتداول الأسهم والأوراق المالية ورفع السيولة.

المراجع

1. عبد الله القويّز، 'الاندماج المصرفي ليس خياراً سهلاً'، من كتاب "العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث، دمج المصارف، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص29.
2. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 151.
3. محمود عبد العزيز، "التعرف على إمكانية تجميع البنوك العربية لتصبح مؤسسات مصرفية كبرى"، من كتاب "العمليات المصرفية والسوق المالية"، الجزء الثالث، دمج المصارف، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان، 2000، ص84.
4. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 153.
5. محسن الخضري، "الاندماج المصرفي مدخل متكامل"، بحث في ندوة الأبحاث الاقتصادية والإدارة للاندماج المصرفي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، أوت1999، ص08.
6. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 162.
7. الأستاذ الدكتور عبد الكريم جابر شنجار، "قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج و التكتل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة" من الموقع.
www.Philadelphia.edu.jo/ arabic/ adfin/research1/39doc
8. Tevene, "merger and acquisition", first published, corporate finance series, n= 2, 1987, p2.
9. Valuntary merger
10. محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني : الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الوائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 339.
11. Tender offert
12. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، " الاعتبارات القانونية في توحيد المصارف"، مجلد05، العدد الثاني، يونيو1997، مركز البحوث المالية والمصرفية، ص10، مقال مترجم عن Paul Scatello
13. Report on consolidation in the financial sector, group of ten, "Fundamental cause of consolidation", Banque internationale des règlements , January 2001,p65.
14. Gaël Vettori, "Economies d'échelle, Les résultats de la recherche sur le secteur bancaire suisse", Université de Genève, 1998, p5.
15. Cécile Quentin, " fusion –acquisition et création de la valeur, mémoire DESS finance d'entreprise , CEREFIA, rennes oct. 2001 p 30.
16. Cédric le begge, " Fusion et acquisitions dans le secteur bancaire belge, Fortis banque, Academia bruyant, 2000, p47.
17. Rapport on consolidation in financial sector: « Patterners consolidation », group of ten, January 2001, B.I.S , p80.
18. Gill Marcus, " Issue for consideration in mergers and takeovers from a regulatory perspective" ., Banque Internationale des Règlements, review 60/2000, p 03.

19. Cédric le begge, Op.cit; p:70
20. طارق عبد العال حماد، " اندماج وخصخصة البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص55.
21. أنطوان ناشف, خليل هندي، "العمليات المصرفية والسوق المالية" ، دمج الصارف، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص317.
22. محسن الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 255.
23. رمزي صبحي مصطفى الجرم - مسئول الرقابة الداخلية ببنك القاهرة، رسالة اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي.
24. Report on consolidation in the financial sector, Group of ten, "Fundamental cause of consolidation",Banque Internationale des Règlements, January, 2001, p 116.
25. طارق عبد العال, مرجع سابق ، ص 13.
26. Olivier Meier, Guillaume Schier, " Fusions acquisitions: Stratégie, finance, management", Dunod, Paris, 2000, p 21.
27. Synergie opérationnelle.
28. Olivier Meier, Guillaume Schier, Op.cit, p 26.
- 29.Olivier Meier, Guillaume Schier, " Fusions acquisitions: Stratégie, finance, management", Dunod, Paris, 2000, p 29.